قضية إنهاء عقد الزواج بين قانون الأحوال الشخصية بإندونيسيا ومبدأ المساواة للحركة النسائية

الدكتور/ مصرى المحشر بيدين*

النكاح فى الشريعة الإسلامية وبناء المجتمع الصالح

لم يختلف العلماء كثيرا فى معنى النكاح والزواج لغة واصطلاحا. وترادف اللفظين فى المعنى، وكلاهما ذكرتهما النصوص الدينية، وقد استعمل القرآن الكريم لفظ النكاح فى قوله تعالى:"فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع..."[1]، وفى قوله : "وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم.."[2] ، وأورد الحديث النبوى كلمة الزواج فى قوله صلى الله عليه وسلم : يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء"[3]. ويستدل الفقهاء لمشروعية النكاح بالنصوص الإسلامية المذكورة وعلى أساسها اتفقت كلمة العلماء فى كل العصور على مشروعيته.

بجانب ذلك توجد النصوص الأخرى التى تفيد بأن الإسلام حض علي الزواج ورغب فيه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الدنيا متاع، وخير

(*) مدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا

(1) القرآن الكريم سورة النساء، الآية ٣.

(2) القرآن الكريم سورة النور، الآية ٣٢.

(3) الحديث رواه البخارى فى كتاب النكاح، باب الترغيب فى النكاح، رقم ٤٧٧٩ .

متاع الدنيا المرأة الصالحة....."[٤]، وقال رسول الله : "أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك، والنكاح ...."[٥].

ويدل الحديث على أن في الزواج أو النكاح من المصالح والفوائد التى تعود على الفرد والمجتمع. وقد ذكر مؤلفو الكتاب "الفقه المنهجى، أحكام الأسرة وملحقاتها" بعض الفوائد لتشريع الزواج فى الإسلام منها الاستجابة لنداء الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها[٦].

وقد خلق الله تعالى الإنسان خلقا أزواجا، وغرز في كيانه الغريزة الجنسية، وأصبحت أجزاء الجسد الإنسانى جاذبية جنسية للرجل والمرأة، وتعتبر العلاقة بين الجنسين من الفطرة الإنسانية التى فطر الله عليها، وجعل الزواج هو الطريق الوحيد الذي ينظم هذه العلاقة إشباعا لهذه الغريزة وإروائها. لكن الإسلام لم يلق حبل هذه الغريزة على غاربها، ولم يترك الإنسان حرا طليقا في إشباع نهمه الجنسي، بحيث يفسد نفسه وغيره، ويضر بالأخلاق، ويهدم البيوت والأسر، ويفتح الباب واسعا لغواية الشيطان ووساوسه. وإنما وقف الموقف المتوسط المعتدل، فاستجاب لنداء الفطرة ونظمها، بحيث تؤدي دورها النافع البنّاء في إيجاد هذا النوع، واستمرار بقائه. على ذلك، أي تشريع

([٤]) الحديث رواه مسلم فى كتاب الرضاع، باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة، رقم ١٤٦٧، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما.

([٥]) الحديث رواه الترمذي، كتاب النكاح، باب: ما جاء فى فضل التزويج والحث عليه، رقم ١٠٨٠، عن أبي أيوب رضي الله عنه.

([٦]) د. مصطفى الخن وزملاؤه، ""الفقه المنهجي، أحكام الأسرة وملحقاتها"، ص ١٣-١٦، مطبعة الصباح، دمشق سنة ١٩٨٧ م، و موضوع فوائد النكاح منقول من الكتاب المذكور بتصرف.

الحرمان من الزواج، والدعوة إلى الرهبنة والتبتل يفسد كيان الإنسان مستندا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل[٧].

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع والفرد، ولا نتصور وجوده بدون إنسان كما لا يمكن للفرد أن يعيش بدون آخرين، فالمجتمع الصالح يحتاج إلى أفراد صالحين تأتي من أسرة صالحة ونسل صالح، ونشء مهذب. لقد دعا الإسلام إلى كثرة النسل، وجعله من بين أهدافه، في إنشاء المجتمع الإسلامي المهيب المرهوب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة[٨].

ولذلك دعا القرآن إلى الزواج، ووجّه أنظار الأولياء إلى تزويج أبنائهم وبناتهم.

قال تعالى: "وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله"[٩].

وإمداد المجتمع بنشء يولدون في ظلال أبوين حانيين عطوفين، يعرفان كيف تصاغ عقول هذا النشء، وكيف تربي مواهبه، أفضل للمجتمع من إمداده بأولاد ألقت بهم المخابىء المظلمة، وكانوا ضحية الزوات المحرمة الطائشة من السفاح والزنى، فهؤلاء لا يعرفون أبا يرعاهم، ولا أما تحنو عليهم،

---

(٧) الحديث رواه الترمذي باب: ما جاء في النهي عن التبتل، رقم ١٠٨٢ ورقم ١٠٨٣، عن سمرة، والحديث رواه مسلم، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه..،رقم ١٤٠٢.

(٨) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم: ٢٠٥٠. والنسائي في النكاح أيضا، باب: كراهية تزويج العقيم: ٦/٦٥.

(٩) القرآن الكريم سورة النور الآية ٣٢.

فينشأون وفي أنفسهم عقد الكراهية والحقد على أمتهم ومجتمعهم، وعلى الناس جميعا.

ومن فوائد الزواج أيضا إيجاد السكن النفسي والاستقرار الروحي، لأن في هذا الزواج الشرعي الشريف تحصل هذه الطمأنينة، والسكينة والهدوء النفسي، والمحافظة على النوع البشري سويا سليما[١٠]، وكلها عناصر تؤدى إلى تكوين الأسرة الصالحة والمجتمع الصالح.

ومن المعروف أن الزواج نقطة البداية للإنسان فى تكوين الأسرة التى تعتبر من الخلية الأولى للمجتمع أو للأمة، وقد شرح عباس محمود العقاد مكانة الأسرة فى مجال علم الاجتماع ويعتبرها من أصل الفضائل الخلقية ومنبع الرحمة والكرم والعطف والحنان والرقى والتقدم، ويقول: وإذا تتبعنا سائر الفضائل والمناقب الخلقية المحمودة بلغنا بها في أصل من أصولها على الأقل مصدرا من مصادر الحياة في الأسرة. فالغيرة والعزة والوفاء ورعاية الحرمات كلها قريبة النسب من فضائل الأسرة الأولى، ولا تزال من فضائلها بعد تطور الأسرة في أطوارها العديدة منذ عشرات القرون.

ولا بقاء لما كسبه الإنسان من أخلاق المروءة والإيثار إذا هجر الأسرة وفكك روابطها ووشائجها.

فمن عادى الأسرة فهو عدو للنوع الإنساني في ماضيه ومستقبله..... فلولا الأسرة لم تحفظ صناعة نافعة توارثها الأبناء عن الآباء ثم توارثها أبناء الأمة جمعاء، ولولا الأسرة ما اجتمعت الثروات التي تفرقت شيئا فشيئا بين الوارثين وغير الوارثين من الأعقاب، ولولا الأسرة لاستجاب لدعوة الهدم

---

(١٠) د. مصطفى الخن وزملاؤه، نفس المرجع والصفحة

والتخريب كل من لا خلاق له من حثالات الخلق ونفاياهم في كل جماعة بشرية. فالأسرة هي التي تمسك اليوم ما بناه النوع الإنساني في ماضيه، وهي التي تئول به غدا إلى أعقابه وذراريه حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل. ولا أمة حيث لا أسرة ، بل لاَ آدمية، حيث لا أسرة[11].

من هنا نستطيع أن نقول إذا انتهى عقد الزواج سواء كان سببه طرف الزوج أم طرف الزوجة، فذلك يؤدى إلى تفكك الأسرة التى وهي من العناصر الأساسية للمجتمع. ولا يترتب إنهاء عقد الزواج أو الطلاق على الانفصال بين الشخصين المتزوجين أو بين الزوجة والزوج فقط، بل يترك آثارا اجتماعية، وقد يمتد تأثيره إلى أفراد آخرى من الناس منهم الابناء والبنات وهم من نتائج نكاحهما إلى أفراد عائلة الزوج وعائلة الزوجة. فالطلاق قد يعرض العائلتين لخطر تفكك روابطهما التى كانت تنشأ على أساس محبة متبادلة.

الحركة النسائية ومطالبة مساواة الحقوق بين المرأة والرجل فى الطلاق

لقد اعترف الجميع بأن الإسلام يتميز بالشمولية فى تعاليمه وهو الدين الأخير الذى لا يقبل الله تعالى غيره من الأديان ويعرف بصلاحيته فى تنظيم الحياة البشرية فى كل زمان ومكان. وكذلك يصون الحقوق الإنسانية بما فيها حقوق المرأة ويتواعد الله عزوجل بأقصى العقوبة على من يعتدى عليها . لقد أكد الله تعالى على مساواة الحقوق بين الرجل والمرأة كما ورد فى سورة آل

---

(11) عباس محمود العقاد، "حقائق الإسلام وأباطيل خصومه"، ص ١٣٧-١٣٨، مؤسسة دار الهلال القاهرة سنة ١٩٦٩.

عمران الآية ١٩٥ : " فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى، بعضكم من بعض.....".

والمساواة فى تقييم العمل كقوله تعالى فى سورة التوبة الآية ٧١ : "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله، أولئك سيرحمهم الله، إن الله عزيز حكيم".

والمساواة فى العدالة فى قوله تعالى فى سورة البقرة الآية ٢٢٨ : "...ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف...".

وبعد مرور الزمان، تفسد شمولية الإسلام بالذبول، فى رأي أنصار الحركة النسائية، التى ترجع إلى تدخل إنسانى فى فهم النصوص الدينية وظهرت الآراء والأفكار التى تأثرت إلى حد كبير بالبيئة التى يعيش فيها، والثقافة التى يترعرع فيها، وأحيانا إلى المذهب الذى ينتمى إليه والمبادئ التى يتمسك بها صاحب الرأي أو أستاذه من قبل . ومن تلك المبادئ "مبدأ الرجولة"، وعلى أساسه يفسر العلماء النصوص الدينية من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة مما تنحاز آراؤهم وأحكامهم إلى الرجولة، التى شوهت صورة المرأة فى المجتمع وجعلت المرأة محبوسة داخل مربع منزلها أو شقتها ، ولم تتحرك إلا من المطبخ إلى الحمام أو من السرير إلى الحمام والمطبخ، والمرأة فى مفهوم الفقهاء هى تحيض...وتحمل ...وتلد .....وتنفس .....وترضع وتخدم زوجها. وأما غير ذلك فحرام على المرأة، ولا يجوز للمرأة أن تتولى رئاسة الجمهورية والقضاء وغيرهما من وظائف الولاية العامة.

وجميع هذه الآراء، فى رأى أنصار الحركة، تفسد شمولية الإسلام وتحجبها وتساهم في ظهور"التفرقة العنصرية" بين الرجال والنساء، والمسئول عن هذا التشويه هو مبدأ الرجولة الذى يبنى عليه العلماء فى آرائهم ونظرياتهم[١٢].

وفى الواقع أن القضايا التى أثارتها الحركة لم تكن من الموضوعات الأساسية فى الكتب الفقهية المنتشرة فى البلاد، بل بعضها لم يوجد فى فصولها، رغم ذلك طالبت بإعادة النظر فى الكتب الفقهية التى يعتبرونها لم تتمش مع تطور الزمان والمستجدات العصرية، بينما نجد فى تلك الكتب الآراء والأحكام التى يدافع فيها العلماء "الرجال" عن حقوق المرأة فى المجالات المتعددة منها حق الزوجة فى إنهاء عقد الزواج. ومع الاسف تختفى هذه الآراء التى كانت لمصلحتها فى هرج أصوات الحركة النسائية فى التليفزيون والإذاعة والندوات والمؤتمرات. ويكفل قانون الأحوال الشخصية الإندونيسى الذى يعتمد على الشريعة الإسلامية، حق الزوجة فى إنهاء عقد الزواج بجانب حق الرجل فى الطلاق.

الآراء التى سبقت الحركة النسائية فى موضوع الطلاق

نظرا للعلاقة الوثيقة بين قضية الطلاق والمجتمع خاصة من ناحية الروابط الأسرية، فيقوم بعض العلماء الاجتماعيين بالدراسات والبحوث المختلفة فى مسألة الطلاق على أساس الآراء والنظريات الاجتماعية، وفى القرن

---

(١٢) أنظر كتاب "إعادة البناء لفقه المرأة"، لمحمد حجر ديوانتورو وأسناوي، الذى يحتوى مجموعة من المقالات والبحوث التى تبرز آراء ونظريات أنصار الحركة النسائية فى أندونيسيا، وطبع فى مطبعة أبابيل بيوكياكرتا سنة ١٩٩٦ م.

الماضى مثلا قال رفليس (Raffles) : "إن الإسلام كان ينفذ فى الناس سطحيا فقط، ولم يدخل فى قلوبهم إلا قليلا"[١٣]. هكذا رأى رفليس فى حالة الإسلام فى أفراد من الناس التى يتسمون بالسطحية، ثم طور المستشرق الهولندى سنوك هوخرونيه (Snoukc Hurgronje) دراساته وبحوثه فى العرف والأحكام الإندونيسية وانتهى إلى القول بأن نظام الحكم العرفى الإندونيسى لم تتسرب إليه عناصر الأحكام الإسلامية إلا القلة القليلة. وأكد كليفورد جيرتز(Clifford Geertz) أن الناس فى جزيرة جاوه يخضعون إلى ثلاثة التقاليد الدينية، وهى تقاليد النزعة الروحية والهندوكية- البوذية والإسلامية، وتتمثل فى تقسيم المجتمع الجاوى إلى ثلاثة عناصر اجتماعية .

ويصف لنا جيرتز (Geertz) موقف المجتمع الجاوى فى أقسامه الثلاثة من قضية الطلاق قائلا: "

تتكون أغلبية القسم الأول (الابانجن/Abangan) من الفلاحين وسكان المدينة من الطبقة الدنيئة الذين يتأثرون بعناصر النزعة الدينية من المعتقد الجاوى فى قيمهم الأخلاقية، على ذلك يرون أن سبب وقوع الطلاق يعود إلى الظروف وليست له العلاقة بمبدأ الخير والشرويعتبرونه أفضل الوسائل لإنهاء الخلاف والشقاق المستمر الذى يؤدى إلى تعرضهم لخطر الاضطرابات النفسية. وأما القسم الثانى (السنترى/Santri) فيشمل الفلاحين وسكان المدينة من طبقتى الدنيئة والمتوسطة الذين يتمسكون بالتعاليم الإسلامية التقليدية، ويعتبرون الطلاق من نتائج الأخلاق المذمومة.

---

(١٣) رفليس (Raffles, T.S.) ، "تاريخ جاوه"، ج ١ص ٤، مطبعة جامعة أوكسفورد ،كولالنبور سنة ١٩٧٨م

ويتكون القسم الثالث (البريايي/Priyayi) من أهل المدينة والموظفين الحكوميين الذين يعتبرون أنفسهم من الطبقات الراقية الذين يتمسكون بالعناصر الدينية الهندوكية والبوذية، ويرون بأن الطلاق فعل مشين ومسئ لمستواهم الاجتماعي[١٤]".

وأما ما يلفت النظر فى أقسام المجتمع الثلاثة، القسم الأول (الابانجن) الذى يعتمد عليه الاجتماعيون فى دراستهم لأنه يمثل أغلبية سكان إندونيسيا. وفى رأيهم أن (الابانجن) الذين كان أغلبهم من المسلمين فى جزيرة "جاوه" غيرالمتمسكين فى دينهم وليسوا "بالمسلمين الحقيقيين"، بل هم "المسلمون السطحيون" الذين لم يدخل الإسلام فى قلوبهم وإنما ذكر فى بطاقاتهم الشخصية. ومن خصائص الابانجن أنهم يميلون إلى إهمال التشريع الإسلامى فى حياتهم اليومية، ولم يهتموا به كثيرا فى معالجة قضاياهم ومشاكلهم الفردية والأسرية والاجتماعية مثل الزواج والطلاق إلا إذا كان هناك توافق بينه وبين الثقافة المحلية والعادات والتقاليد القديمة التى ورثوها من جيل إلى جيل.

رغم اعتراف "جيرتز" بأن ما سجله فى كتابه المشهور"الدين الجاوى" هو من نتائج بحوثه الميدانية وملاحظاته المباشرة مستخدما لمناهج علم الاجتماع، إلا أن نظرياته وآراءه تتسم بالغموض وبدون المعايير الواضحة. وعلى سبيل المثال، فى رأيه أن الفرق بين موقف "الابانجن" (القسم الأول) و"السنترى" (القسم الثانى) من الطلاق يجد فى أن الأول ذهب إلى أن وقوع الطلاق يتوقف على الظروف والثانى يعتبره من سوء الأخلاق، بينما يمكن

---

(١٤) جيرتز، "الدين الجاوى"، ص ١٣٧-١٣٨

كلاهما يتفق فى القول بأن الطلاق يقع فى نفس السبب وهو الظروف كما أكد ذلك محمود يونس قائلا :

"قد يحدث فشل الزوجين فى تحقيق أهدافهما للوصول إلى العائلة السعيدة المرجوة لسبب عدم حدوث التوافق بينهما فى الموقف والرأى والتعامل والسلوك، فيؤدى ذلك إلى الخلاف والتشاجر والشقاق المستمر بينهما، رغم بذل كل منهما جهودا مختلفة لحل مشاكلهما الزوجية بوسيلة من الوسائل المتاحة وإنما الجهود باءت بالفشل للعودة إلى الحياة الزوجية. ولا يوجد الحل فى هذه الحالة الصعبة إلا اللجوء إلى إنهاء عقد الزواج، لأن استمرار العلاقة الزوجية بينهما يعنى مواصلة الخناق والصراع والمشاجرة"[١٥].

الاعتراضات على آراء العلماء الاجتماعيين الغربيين

وبناء على ما سبق، ذهبت الباحثة اليابانية التى قامت أيضا بإجراء البحوث الميدانية فى إندونيسيا وجمعتها فى كتابها "الطلاق فى المجتمع الجاوى" إلى أنه ليس هناك مبرر لتقسيم المجتمع الجاوى إلى "الابانجن" و"البريايى" على أساس سلوكهم فى إنهاء عقد الزواج، لأن الشريعة الإسلامية أكدت على مشروعية الطلاق إذا توفرت الشروط المطلوبة[١٦]. كذلك فى القسم الثالث للمجتمع الجاوى فى رأي بعض العلماء الاجتماعيين الإندونيسيين يتعلق بتنويع وظائفهم

---

(١٥) د. محمود يونس، "أحكام الزواج فى الإسلام"، ص ١١٠، مطبعة الهداية جاكرتا سنة ١٩٦٨م.

(١٦) هيساكو نكامورا، "الطلاق فى المجتمع الجاوى"، ص ١١٦، ترجمة إندونيسية الحاج زينى أحمد نوح، مطبعة جامعة غاجه مادا سنة ١٩٩٠.

الإدارية والمناصب الحكومية وليس له علاقة بالدين، لأن فى بعض البرياى من يرى مثل ما رأى الناس من القسم الأول والثانى فى هذا الصدد[١٧].

على ذلك لم تترك هذه الآراء والنظريات التى توصل إليها العلماء الغربيون أثرا يذكر فى المجتمع لأنها تبنى على أساس المعايير الغامضة غير المعترفة لدى الاجتماعيين وغيرهم، ولكن هناك آراءهم ونظرياتهم منها ما يتعلق بحق إنهاء عقد الزوجية التى لها تأثير فى الناس خاصة فى أنصار الحركة النسائية التى تنادى بمساواة الحقوق بين الزوج والزوجة فى الطلاق.

ويرى العلماء الاجتماعيون الغربيون أن الإسلام خصص حق إنهاء عقد الزواج فى أيدى الزوج أو الرجل فقط، وأما الزوجة ليس لها حق فيه.

وأكد ليف (Leev) بعد قيامه بدراسة المحكمة الشرعية فى إندونيسيا قائلا: وفى أساس المسألة أن الحق فى إنهاء عقد الزواج يتوقف على الرجل فقط،.....من حيث النظرية الفكرية أن المرأة لا تملك حقا فى إنهاء عقد الزواج على الإطلاق"[١٨].

وقال برينس (Prins) الذى كان يتولى منصبا فى الاستعمار الهولندى، ثم أستاذا فى العرف والتقاليد البتافيوية (جاكرتا الآن) :" إن الدين الإسلامى أعطى حقا متميزا ومشهورا للزوج حيث إنه يستطيع به أن يطلق زوجته متى يشاء، ويجب على الزوجة أن تترك البيت"[١٩]. وفى نفس المعنى،

---

(١٧) نفس المصدر والصفحة

(١٨) دنيال س ليف، " المحكمة الشرعية فى إندونيسيا "، ص ١٤٧، ناشر جامعة كاليفورنيا سنة ١٩٧٢م

(١٩) جان برينس، " الأحكام العرفية والأحكام الإسلامية فى إندونيسيا المعاصرة"، نقلا عن كتاب الطلاق... ص ١٠٣،

يقول جيرتز: "مع إذن الزوجة أو بدونه، فالزوج يستطيع أن يحصل على الطلاق بسهولة وحسب طلبه[٢٠]". ثم بين صعوبة المرأة فى طلب إنهاء عقد الزواج من خلال الأحكام الإسلامية قائلا: "كثير من الناس فى جزيرة جاوه لا يعترفون بالواقع بأن الأحكام الإسلامية، إذا فهمت بالدقيق، تتجه إلى تصعيب المرأة التى تريد أن تنفصل من زوجها، لأنها تعرف بأن زوجها هو الذى فى الحقيقة سيحصل على حق الطلاق، ولكن كانت المرأة فى هذه الجزيرة تملك قدرة فائقة فى مراودة زوجها وملاطفته للحصول على الطلاق عندما تشعر بالملل فى حياتها الزوجية، وفى بعض الأحيان تغادر البيت على الفور"[٢١].

قد اعترضت الباحثة اليابانية "هيساكو" على هذه الآراء وتعتبرها غير دقيقة فى معرفة الأحكام الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بإنهاء عقد الزواج والتى كانت معمولة بالفعل فى المجتمع الإندونيسي. وفى رأيها أن آراء هؤلاء العلماء الاجتماعيين الغربيين كانت تبنى على الفكرة الخاطئة أو سوء الفهم فى موضوع حق الزوج فى إنهاء عقد الزواج، وعلى أساسها يفسرون سلوك الناس فى هذه المنطقة. وفضحت الباحثة نظريات هؤلاء بتقديم الإحصائية التى جمعتها من خلال دراساتها الميدانية فى منطقة يوكياكرتا التى يتسم أغلب سكانها بما يسمى "الابانجن" وهو القسم الأول فى تقسيم العالم الاجتماعى "جيرتز".

وفى الإحصائية التى أجريت فى كوتا جيدى، بيوكياكرتا (Kota Gede, Yokyakarta) فى عام ١٩٧٢م ، تبين فى الواقع الاجتماعى

---

(٢٠) جيرتز، نفس المصدر ص ٧١.

(٢١) جيرتز، نفس المصدر ص ٧٢.

فى المحكمة، أن كلا من الزوج والزوجة يستخدم حقهما فى الانفصال وعلى التوازن فى عدد الطلبات لإنهاء عقد الزواج، وهى كما يلى:

رقم	مقدم الطلب لانفصال	مجموع الطلب	نسبة منوية
١	الطرفان (الزوج والزوجة معا)	١٧٦	% ٣٣
٢	الزوج فقط	١٩٨	% ٣٧
٣	الزوجة فقط	١٥٧	% ٢٩
٤	بدون البيان	٦	% ١
	المجموع	٥٣٧	% ١٠٠

بجانب ذلك، قدمت الباحثة الإندونيسية دليلا آخر تأكد فيه حصول المرأة على الانفصال من زوجها بقرار المحكمة الشرعية على قبول دعواها للطلاق وأوردت قضيتها كالتالى:

قدمت الموظفة دعوى الطلاق أو الخلع على زوجها للمحكمة الشرعية. ومن مبرراتها فى دعواها: عدم قيام زوجها بواجبه، وعدم إنفاقه عليها، وميل زوجها إلى ظلمها وإيذائها جسديا بإلقاء الأدوات المنزلية عليها حتى دخلت المستشفى من أثره. وقد نظرت المحكمة الشرعية فى دعواها وقررت قبولها وطلاقها من زوجها تطبيقا لقانون الأحوال الشخصية سنة ١٩٧٥م بند ١٩[٢٢].

([٢٢]) راتنى باتارا منتى، "المرأة كرئيسة الاسرة"،ص ١٦، المؤسسة الآسوية سنة ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بآراء "جيرتز" فى مسألة على الانفصال من زوجها حتى وصل الأمر إلى مراودة زوجها، أضافت الباحثة اليابانية فى تفنيدها لهذه الآراء إلى أنها قدمت سبعة تقارير مختلفة فى موضوع الطلاق من نتائج دراساتها فى المنطقة المذكورة ولم تجد فيها دليلا واحدا يثبت أن هناك زوجة تقوم بمراودة زوجها مطالبة بالانفصال عنه.

وفى آخر انتقادها، رأت الباحثة أن هؤلاء العلماء الغربيين كانوا يعتمدون اعتمادا كثيرا على العوامل الظاهرية والسلوك التى يمكن ملاحظاتها على الحياة اليومية ويهملون العوامل الاعتقادية غير الظاهرة التى كان لها دور كبير فى توجيه السلوك والأفعال الظاهرة وتصحيح مسارها، وأكد أحد العلماء المسلمين فى إندونيسيا قائلا: "لا ينبغى لمسلم يؤمن بالله تعالى أن يظهر للآخرين أعماله الصالحة ويقول مثلا: "انا أشعر بالتعب، لأننى استيقظت من النوم فى وقت مبكر جدا لأداء الصلوات النافلة...."[٢٣].

يمكن أن نستخلص مما سبق من آراء العلماء الاجتماعيين الغربيين ومزاعمهم كالتالى:

١. بأنهم كانوا يعتمدون على منهج علم الاجتماع فى دراساتهم وبحوثهم عن الإسلام وأحكامه وأمته فى إندونيسيا وتنتهى آراؤهم ونظراتهم إلى ما يلى :

- أن العناصر الإسلامية (الشريعة الإسلامية) لم تتسرب فى التقاليد والأحكام العرفية المعمول بها فى إندونيسيا إلا القلة القليلة، وعلى

([٢٣]) هيساكو نكامورا، "الطلاق فى المجتمع الجاوى"، ص ١١٩

ذلك لا بد من الاهتمام بدراسة التقاليد والعرف المحلية المختلفة والمنتشرة في المجتمع الإندونيسي.

- وأغلبية الناس فى هذه البلاد كان من القسم الأول "الابانجن" الذين كانوا غير المتمسكين فى دينهم وليسوا "بالمسلمين الحقيقين"، بل هم "المسلمون السطحيون" الذين لم يدخل الإسلام فى قلوبهم وإنما ذكر فى بطاقاتهم الشخصية. ومن خصائص الابانجن أنهم يميلون إلى إهمال التشريع الإسلامى فى حياتهم اليومية.
- أن الأحكام الإسلامية خصصت حقا لإنهاء عقد الزواج لرجل فقط، وأما المرأة ليس لها حق فى ذلك.

٢. اعتمد العلماء الاجتماعيون الغربيون فى دراساتهم ونظرياتهم على ملاحظة العوامل الظاهرية والسلوك فى الحياة اليومية ويهملون العوامل الاعتقادية غير الظاهرة.

ولكن توجد نقطة مهمة لا بد من ملاحظتها فى هذه الخلاصة هى الآراء القائلة بأن " الأحكام الإسلامية خصصت حقا لإنهاء عقد الزواج للرجل فقط، وأما المرأة ليس لها حق فى ذلك" التى تصور لنا بأن المرأة فى هذا الحكم مظلومة ومسلوبة الحق، وفى أية حالة يجب عليها أن تتقبل برضا هذا الوضع غير العادل ، لأنه ليس لها حق فى الاعتراض على زواجها، ولا سيما فى طلب إنهاء عقد الزواج من زوجها. يبدوأن أنصار الحركة النسائية فى إندونيسيا تأثروا بهذه الآراء ويجعلونها من المبررات لمطالبهم للحصول على المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة فى طلب إنهاء عقد الزواج. والغريب أن أنصار الحركة النسائية يتجاهلون أن حق الزوجة فى إنهاء عقد الزواج بجانب حق الرجل فى الطلاق

مكفول فى قانون الأحوال الشخصية الإندونيسى الذى يعتمد على الشريعة الإسلامية، كما سنرى في الفقرات التالية.

الإسلام يكفل حقوق الزوجين فى إنهاء عقد الزواج

ويتكون قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي من ١٤ بابا و٦٧ بندا ويشمل أساس الزواج وشروط صحته وموانعه وإبطاله وتعهده والحقوق والواجبات للزوجين والأموال فى الزواج وإنهاء الزواج وآثاره وموقف الأبناء والحقوق والواجبات للوالدين تجاه الابناء وولى النكاح وإثبات نسبة الأبناء وعقد الزواج فى خارج البلاد والمحكمة.....، وعن أهداف الزواج قد نص القانون فى الفصل الأول بأنها تهدف إلى تكوين أسرة سعيدة أبدية مطمئنة ورفاهية.

وكان التأبيد هو مبدأ أساسى فى الزواج أو النكاح وهى استمرار الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة، وقد شرع الله سبحانه وتعالى أحكاما كثيرة وآدابا جمة للزواج لاستمرار وضمان بقائه ونمو العلاقة الزوجية بين الزوجين. وعند ما يقصر أحد الزوجين عن تحقيق أهداف الزواج وأحكامه وآدابه التى شرعها الله سبحانه وتعالى حفاظا على الحياة الزوجية ورعاية للمودة والألفة بين الزوجين، فيقع بينهما التنافر، ثم يتطور إلى الصراع والشجار المستمر بينهما حتى لا يبقى مجال لإصلاح ولا وسيلة لتفاهم وتعايش بين الزوجين، فاتفقت كلمة العلماء على مشروعيته[٢٤] مستدلين بقوله تعالى : "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان."[٢٥]، وقوله تعالى : "يا أيها النبي

([٢٤]) د. مصطفى الخن وزملاؤه، ""الفقه المنهجى، أحكام الأسرة وملحقاتها"، ص ١٣-١٦

([٢٥]) القرآن الكريم سورة البقرة الآية ٢٢٩

إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن....."[٢٦]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم :"أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق"[٢٧]. ويستدل العلماء أيضا بالحديث الذى رواه الترمذي وابن ماجه وأبو داود، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كانت تحتي امرأة أحبها، وكان أبي يكرهها، فأمرني أبي أن أطلقها، فأبيت"، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "يا عبد الله بن عمر، طلق امرأتك "[٢٨].

إن مشروعية الطلاق فى التشريع الإسلامى لا تعنى فرصة لأى طرف من الزوجين لتحقيق رعوناته وتنفيذ أهوائه لإنهاء الحياة الزوجية كما يشاء وبدون مبرر، لكنه يمثل قانونا احتياطيا يستنجد به عند الضرورة ، فهو بالنسبة له أبغض الحلال إلى الله عز وجل.

وعلى أساس " أبغض الحلال" أو قد يطلق عليه بـــ"فعل حلال غير مرغوب به"، يبنى عليه باب إنهاء عقد الزوج أو الطلاق فى قانون الأحوال الشخصية فى البلاد. مما لا يمكن وقوع الطلاق إلا فى المحكمة بأحد المبررات التى نصها القانون. وقد جاء فى نص القانون (اللائحة التوضيحية بند ٣٩ واللائحة

([٢٦]) القرآن الكريم سورة الطلاق الآية ١

([٢٧]) رواه أبو داود فى الطلاق، باب: فى كراهية الطلاق، الحديث رقم : ٢١٧٨، وابن ماجه: أول كتاب الطلاق، الحديث رقم : ٢٠١٨

([٢٨]) رواه الترمذي فى أبواب الطلاق، باب: ما جاء فى الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته، رقم : ١١٨٩، وابن ماجه، فى باب الطلاق، باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته، رقم : ٢٠٨٨، و أبو داود فى الأدب، فى بر الوالدين، رقم : ٥١٣٨.

التنفيذية بند ١٩) المبررات التى تسمح للطرفين بتقديم طلبهما لإنهاء عقد الزواج وهى ما يلى:

١- يرتكب أى من الطرفين فعل الزنى أو يصبح مدمنا، أو مسكرا أو مقامرا وما أشبه ذلك مما كان من الصعوبة التخلص منه.

٢- يترك أى من الطرفين الطرف الآخر لمدة سنتين على التوالى بدون إذن الطرف الآحر وبدون العذر الشرعى أو بسبب خارج عن إرادته.

٣- يعاقب أى من الطرفين بعد عقد الزواج بعقوبة السجن لمدة خمس سنوات أو بعقوبة أقصى من ذلك .

٤- يرتكب أى من الطرفين ضد الطرف الآخر فعلا قاسيا أو ظلما يعرض حياة الطرف الآخر للخطر.

٥- يصاب أى من الطرفين بعيب جسدى أو مرض يسبب عجزه عن أداء واجباته كزوج أو زوجة.

٦- تحدث بين الزوجين الخلافات المستمرة ولا يوجد أمل فى رجوعهما إلى الحياة الزوجية الصالحة والمطمئنة.

وتوجد ثلاثة طرق لإنهاء عقد الزواج التى نص عليها القانون هى الطلاق والفسخ والخلع أو تعليق الطلاق. وهذه الطرق الثلاثة يمكن تقسيمها فى رأى رجال القانون إلى قسمين وهما إنهاء عقد الزواج عن طريق الطلاق (Cerai Talak) وإنهاء عقد الزواج عن طريق دعوى الطلاق (Cerai Gugat)، ولكن هذا الاصطلاح الأخير لم يذكر صراحة فى قانون الأحوال الشخصية.

ويخص القسم الأول (طريق الطلاق) بالزوج الذى يرغب فى الانفصال عن زوجته، وأما القسم الثانى، فيكون فيه حق الزوجة وحدها أو مع زوجها، ولكن كلا من الطريقتين لابد أن يتم تحت إشراف القضاء وعلى الشروط التى نص عليها القانون حتى لا يرتكب أى من الطرفين (الزوج أو الزوجة) التجوزات أو المبالغة فى استعمال الحق.

وفى انهاء عقد الزواج عن طريق الطلاق، ينص القانون، الفصل ٣٩ واللائحة التنفيذية، الفصل ١٨ على ما يلى :

"والزوج الذى تم نكاحه طبقا للشريعة الإسلامية وينوى فى تطليق زوجته، يرسل إخطارا إلى المحكمة الشرعية فى مكان إقامته، يفيد بأنه يريد أن يطلق امرأته ويذكر فيه مبرراته طالبا من المحكمة أن تعقد الجلسة بشأنه".

ويذكر القانون، الفصل ١٥ حتى الفصل ١٨، الإجراءات التى اتخذتها المحكمة فى النظرإلى طلب الزوج، هى ما يلى:

"درست المحكمة إخطارا مذكورا بعد تسلمها، وبعد ٣٠ يوما من تاريخ استلام الإخطار، تستدعى الزوج والزوجة اللذين يريدان الانفصال للاستماع إلى أقوالهما فيه، وبعد الاستماع إلى أقوالهما، تأكدت بتوافر الأسباب الشرعية من حيث لا يبقى مجال لإصلاح ولا وسيلة لتفاهم وتعايش بين الزوجين، فقررت أن تعقد الجلسات للشهادة على إنهاء عقد الزواج. وفى الجلسات قد أثبتت الأسبابُ الشرعية بالفعل وتبين أن الجهود المبذولة للصلح بين الطرفين باءت بالفشل، فالمحكمة شهدت على تطليق الزوج لإمرأته، وأصدرت شهادة الطلاق لإرسالها إلى الموظف المختص فى المنطقة التي يقع فيها الطلاق. ويسرى الطلاق من تاريخ شهادة المحكمة فى الجلسة".

ونفس الإجراءات اتخذت فى إنهاء عقد الزواج عن طريق دعوى الطلاق الذي يخص الزوجة وحدها فى تقديمه إلى المحكمة أو مع زوجها، وإنما نجد الفرق في أن قرار الانفصال فى هذه القضية يقع فى يد القاضى بينما نجد فى القسم الأول أن قرار الطلاق يقع فى أيدى الزوج أمام القاضى وشهادته.

قد يتساءل البعض عن أهداف هذه الإجراءات التى تستغرق مدة من الزمان قبل أن يتحدد أمر الطلاق بشكل نهائى، ويجيب عن السؤال القانونيون الإندونيسيون بـــأنه لتفادى التجوزات أو المبالغة فى استعمال الحق من قبل الزوج أو الزوجة فى طلب إنهاء عقد الزواج[٢٩].

لا شك أن من يتصفح كتاب قانون الأحوال الشخصية فى إندونيسيا ويقرأ فحواه بالعناية، يعرف تمام المعرفة فى أن حق الزوجة للانفصال مكفول بصورة مذهلة، خاصة فى باب "تعليق الطلاق "، وتطبيقه أثناء انعقاد النكاح.

قد عرف تعليق الطلاق بأن يعلق الزوج وقوع الطلاق على حدوث صفة أو شرط سواء مما قد تتلبس به الزوجة أو غيرها. ودليل صحة تعليق الطلاق قول النبي صلى الله عليه وسلم : "المسلمون عند شروطهم"[٣٠]، إذ يفهم من الحديث أن الشروط التى يعلق الإنسان عليها إبرام شيء تكون محل اعتبار وتقدير من الشارع ما لم تكن تحرم حلالا أو تحل حراما[٣١]. بناء على ذلك، لا بد من تحديد الصيغة الواضحة لتعليق الطلاق لكيلا يحدث فوضى

---

(٢٩) واشيك صالح، "قانون الزواج فى إندونيسيا"، ص ٣٦، مطبعة غاليا إندونيسيا، سنة ١٩٧٦.

(٣٠) رواه الحاكم، فى البيوع، باب: المسلمون عند شروطهم والصلح جائز: ٤٩/٢

(٣١) د.مصطفى الخن وزملاؤه، "الفقه المنهجى..."، ص ١٣٥.

الشروط والصفات، التى تسبب وقوع الانفصال بين الزوجين بسهولة وبدون مبرر ومخالفا للقانون. ويرفق القانون نموذجا لصيغة الطلاق المعلق ليقرأها الزوج علانية وأمام الحاضرين بعد إتمام عقد الزواج وسجلت هذا تعليق الطلاق فى وثيقة الزواج[٣٢] وننقل صيغته فيما يلى:

"وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا"

(القرآن سورة بنى إسرائيل الآية ٣٤)

صيغة تعليق الطلاق التى تعلن بعد إتمام عقد النكاح.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد اتمام عقد النكاح، أنا .....بن.....أتعهد بكامل إرادتى وبالصدق أن أؤدى واجباتى كزوج وأعامل زوجتى .....بنت ..... وأعاشرها بالمعروف طبقا للشريعة الإسلامية.

ثم أعلنت صيغة تعليق الطلاق لزوجتى ما يلى:

إذا تركت زوجتى فى مدة سنتين متتاليتين، أو لم أعطها نفقاتها فى مدة ثلاثة أشهر ، أو أذيتها جسديا، أو قمت بتجاهلها (أوعدم معاشرتها) فى مدة ستة أشهر، ثم لم ترض زوجتى بهذا الوضع وتقدم الشكوى إلى المحكمة الشرعية أو الموظف المختص، قبلت المحكمة دعواها أو الموظف المختص ودفعت زوجتى المبلغ قدره خمسون روبية كتعويض لى، فهي طالق بطلاق واحد.

---

(٣٢) قرار وزير الشئون الدينية الإندونيسي رقم ٤ سنة ١٩٧٥.

وأنا أوكل المحكمة أو الموظف المختص لاستلام المبلغ المذكور ويهديه إلى الأعمال الخيرية.

..... فى.....٢٠٠

توقيع الزوج

كان "حمكا" من كبار العلماء الإندونيسيين ورئيس مجلس العلماء الأسبق فى البلاد، يعلن صيغة تعليق الطلاق أثناء نكاحه بالحاجة "سيتى خديجة" ونصها كالتالى:

أتعهد أنا الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الملك بن عبد الكريم أمر الله المشهور بـــ "حمكا" وأقرر تعليق الطلاق لزوجتي الحاجة خديجة ما يلى:

أتعهد أمام الله سبحانه وتعالى على أن أعامل زوجتي المذكورة وأعاشرها طبقا لما أمربه الله تعالى فى القرآن الكريم سورة النساء الآية ١٢٥ ورسوله، فى معاشرة المسلم لزوجته.

ثم بهذا التعهد أعلنت تعليق الطلا ق لزوجتى ما يلى:

إذا لم تحب زوجتى الحاجة سيتى خديجة كونى زوجا لها، فأسمح لها أن تأتى إلى المحكمة الشرعية أو الموظف المختص لتسجيل قولها بأنها لم تحب أن أكون زوجا لها وتدفع المبلغ قدره خمسون روبية تعويضا. وبعد أن قبلت المحكمة أو الموظف المختص قولها ودفعت العواض المذكور، فهى طالق بطلاق واحد.

وأنا أوكل من تسلم المذكور ويهديه إلى الأعمال الخيرية طبقا للوائح المعمولة. وقد أعلنت هذا تعليق الطلاق فى االيوم الذى تم نكاحى بالحاجة/ سيتى خديجة فى مدينة شيريبون[٣٣].

ومن هنا نستطيع أن نقول، إن الشريعة الإسلامية التى نرى مضمونها فى قانون الأحوال الشخصية فى إندونيسيا تضمن المساواة بين الزوج والزوجة فى حقهما لإنهاء عقد الزواج، لا يوجد فيها ما يسمى فى اصطلاح الحركة بـــ"سيطرة الرجل الكاملة" فى أحكام الزواج.

ولكن جدير بالملاحظة، أن هناك نقطة مهمة لا بد من ذكرها فى الصدد هى جهود المحكمة للحصول على الصلح بين الطرفين، ويذكر نص اللائحة التوضيحية للقانون بند ٣: "لا تقتصر جهود المحكمة فىالصلح بين الطرفين أثناء النظر فى القضية على جلسة واحدة ، بل فى جميع الجلسات، يجوز للمحكمة أن تستعين بشخص أو هيئة معينة فى تلك الجهود.

يتضح مما سبق نظريا وعمليا بأن قانون الأحوال الشخصية فى إندونيسيا الذى يبنى على الشريعة الإسلامية يكفل المساواة فى الحقوق بين المرأة والرجل فى إنهاء عقد الزواج . وقد أعلن الإسلام هذه المساواة منذ أكثر من أربعة عشر قرنا. فإن شمولية الإسلام ليست محجوبة بآراء العلماء وأفكارهم ما دامت معتمدة على مناهج البحث العلمى الترتيه الذى يتميز بالأصالة والأمانة العلمية والمراجع الموثوقة بها وعلى النية الخالصة.

---

(٣٣) سيوطى طيب، "قانون الأسرة فى إندونيسيا"، ص ١١٠-١١١، مطبعة جامعة إندرنيسيا سنة ١٩٨٦.

خلفية مطالب الحركة النسائية الإندونيسية فى مساواة الحقوق بين الرجل والمرأة.

بعد ما تبين بأن الإسلام قد أكد المساواة بين الرجل والمرأة فى الانفصال، يتوقع الجميع أن تمدأ الحركة فى مطالبها فى مساواة الحقوق بين المرأة والرجل فى الأحكام الإسلامية، ولكن العكس هو الذى يحدث وتوسعت الحركة فى مطالبها وأصبحت كثيرة ومتنوعة منها مساواة الحقوق بين المرأة والرجل فى العدة والمهر والميراث والشهادة والولاية العامة. وأغرب المطالب وأخطرها كان فيما يتعلق بأحكام الأحوال الشخصية مساواة الحقوق بين الزوج والزوجة فى العدة والمهر وغيرها.

من المعروف أن العدة هى مدة معينة تتربصها المرأة تعبدا لله عز وجل أوتفجعا على زوجها، أو تأكيدا من براءة الرحم. وثبتت مشروعيتها بعدد من آيات القرآن الكريم وبكثيرمن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وانعقد إجماع الأمة على مشروعيتها، ولم نخض في الكلام عن تفاصيل أحكام العدة مثل حكمتها وأنواعها وما يترتب عليها من الأمور، وإنما نتجه مباشرة إلى موضوع عدة الفراق هى ما يلى: (١) إن كانت حاملا فعدتها تنتهى بوضع الحمل، (٢) إن كانت غير حامل وهى من ذوات الحيض، فعدتها بمرور ثلاثة أطهار من بعد الفراق، (٣) وإن كانت لا ترى حيضا من حيث كانت صغيرة أو آيسة أي متجاوزة سن الحيض، فعدتها بمرور ثلاثة أشهر من بعد الفراق. وفى نفس الأحكام نص عليها القانون، الفصل ٣٩ من اللائحة التنفيذية، وحدد العدة بـــ ١٣٠ (مائة وثلاثين) يوما فى عدة الوفاة، و ٩٠ (تسعين) يوما

على الأقل فى عدة الفراق، وأما عدة الزوجة الحامل فتنتهى بوضع الحمل والمرأة المطلقة قبل الدخول بها فلا عدة لها[٣٤].

قد اتفق العلماء المسلمون قديما وحديثا على أن أحكام العدة من الثوابت الإسلامية ومقرراتها، ولكن أنصار الحركة النسائية يرون أن هذه الأحكام لا تتفق مع مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وغير عادلة ومنحازة للرجل، وارتفعت أصواتهم وطالبت بأن تكون للرجل الذى حصل على الفراق مدة الانتظار مثل العدة التى حددها القانون للمرأة.

ويزداد الأمر سوءا عند ما تمكنت الحركة من إعداد مشروع "مجموعة الأحكام الإسلامية" التى تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وبنظام الأسرة، وتقديمها إلى مجلس النواب للنظر فى تقنينها مستغلة نفوذها فى الأوساط السياسية والحكومة وحصولها على التأييدات والدعم من بعض المنظمات غير الحكومية فى البلاد.

ولا يتسع هذا البحث فى الرد على مزاعم هذه الحركة، وإنما نتساءل لماذا اندفعت هذه الحركة بكل قواها وباستغلال ما يمكن استغلاله من التليفزيون والإذاعة والجريدة والمجلات والمؤتمرات ووسائل الإعلام الأخرى فى إعلان مطالبها غير المعقولة، بل المستحيلة عند المسلمين، لأن مضمون مطالبها يعنى تغيير ما هو ثابت فى الإسلام. ومن خلال الدراسات فى الآراء والنظريات لهذه الحركة. هناك سبب واحد في هذا الاندفاع هو"بريق الثقافة الوافدة" التى تتمثل فى المناهج البحثية والخلفية الفكرية والمصادر والمراجع وغيرها، وتحجب هذه البراقة عيون أنصار الحركة وتفسدها حتى حجبت منهم حقيقة الإسلام وثوابته ووقعوا فى متاهات فكرية وآراء ضالة ومضللة.

---

(٣٤) د. مصطفى الخن وزملاؤه، ""الفقه المنهجى، أحكام الأسرة وملحقاتها".

ويعتبر أنصار الحركة النسائية مشروع "مجموعة الأحكام الإسلامية" من الجهود التى لابد من بذلها لسد الحاجة إلى إعادة التركيب للشريعة الإسلامية المتميزة بشموليتها وإلى ضرورة تطبيق الديمقراطية فى الدولة الإندونيسية. ولجعل الشريعة قانونا عاما لائقا فى رأيها يجب على الأقل إعادة النظر فى الشريعة الإسلامية فى أربعة مداخل أساسية هى مدخل الجندر (الجنسين)، والتعددية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية. ومجموعة الأحكام الإسلامية التى كانت موجودة منذ سنة ١٩٩١م غير كافية والتعارض مع المبادئ العالمية وغير متفقة مع القانون الوطنى والدولى.

من ناحية المنهج، قدمت الحركة الاقتراحات لتحديث الفقه على ثلاثة خطوات وهى:

الخطوة الأولى : إحياء القاعدة الأصولية "العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ"، و"التخصيص بالعقل وبالعرف"، و"الأمر إذا ضاق اتسع".

الخطوة الثانية : إذا كانت الخطوة الأولى غير كافية، فيجب تحويل معيار الفقه التقليدى "من اللهوتية إلى النسوتية"، و"من اللفظي إلى المعنوى"، واعتبار "الشريعة وسيلة للوصول إلى الغاية"، و"المصلحة مرجعة لجميع التفاسير"، والتحول "من الاستنباطى إلى الاستقرائى ".

الخطوة الثالثة : بعد تحويل معيارالفقه التقليدى، فتتكون القاعدة الأصولية البديلة هي: "العبرة بالمقاصد لا بالألفاظ"، و"جواز نسخ النص بالمصلحة"، و"تنقيح النصوص بعقل المجتمع"[٣٥].

ويرى الباحث محمد صديق أن الحركة النسائية فى آرائها ونظرياتها تأثرت إلى حد كبير بالفلسفة الغربية مثل العلمانية والرأسمالية والدليل على

---

(٣٥) محمد صديق الجاوى، "إلقاء الضوء على مشروع "مجموعة الأحكام الإسلامية، من ناحية الاعتقادية والمنهجية"، مجلة المجاهدين تاريخ ٣٤ ديسمبر ٢٠٠٤ م.

ذلك المداخل الأساسية التى اقترحتها الحركة فى إعادة النظر فى الشريعة وهى الجندر (الجنسين)، والتعددية، وحقوق الانسان، والديمقراطية كلها جاءت من داخل المجتمع الغربى وفلسفتهم وتجرباتهم الاجتماعية[٣٦].

ولكن إذا دققنا النظر فيما قدمه أنصار الحركة من آراء وتحليلات فى مجموعة الأحكام الإسلامية ليست إلا نفس الآراء والنظريات التى نشرها المستشرقون والغربيون المغرضون من قبل، وخصائصها. ويرى محمد خروبات أن أهم ما يطبع الدراسات الاستشراقية لقانون الأسرة في الإسلام هو ما يأتي:

أ – التفسير المنحرف للنص، وهذا التفسير تارة يتماشى مع الظاهرية الحرفية، وتارة مع الباطنية المغرقة في الباطن، وتارة وفق هوى الذات والمصلحة، وتارة أخرى يكون نتيجة لتطبيق منهج معين يفضي إلى رؤية غير سليمة، فالتفسير الاستشراقي لنصوص الأحكام التشريعية بصفة عامة ولأحكام الأسرة بصفة خاصة؛ هو تفسير متلون متقلب، ليست له معايير دقيقة وثابتة.

ب – عزل الأحكام عن مقاصدها أو تأويل ما لأجله وُجدت، فقوامة الرجل على المرأة عندهم هو تفوّق يضع الرجل في القمة والمرأة في الحضيض، وطاعة المرأة زوجها فيما يرضي الله ورسوله هي إذلال وخنوع وركوع، وعدم قبول المسلم والمسلمة لولاية الأجنبي يعكس عدم التعاون مع الشعوب الأخرى، ويعكس الجمود والانغلاق وعدم التفتح على المحيط، ويفسر عدم زواج المسلمة غير المسلم من الغربيين عنصرية تمت بدافع العصبية الكريهة أو بدافع الغرور والعنجهية.. وهكذا.

ج – الإسقاط في التفسير والتعسف في التحليل، حيث تعطى لبعض الأحكام الشرعية تفسيرات مستمدة من أصول يونانية ورومانية وسريانية

---

(٣٦) محمد صديق ، نفس المصدر

ويهودية ومسيحية[٣٧].

ويقول فى ختام عرضه للموضوع، "وما يثار اليوم باسم إدماج المرأة في التنمية وحرية المرأة؛ يبين أن المستشرقين هم الأساتذة الفعليون في هذا الموضوع، فما تداولوه بالبحث والدرس في الماضي أصبح هو العمدة في لائحة المطالب، وهي مطالب ترفعها النخبة المثقفة بالثقافة الغربية الحديثة"[٣٨].

وقد اعترض معظم العلماء الإندونيسيين في المؤسسات الإسلامية المختلفة اعتراضا شديدا على مشروع مجموعة الأحكام الإسلامية التى أعدها وقدمها أنصار الحركة النسائية إلى مجلس النواب للنظر فى تقنينها، فأمر وزير الشئون الدينية فى إندونيسيا بسحب المشروع من المجلس وأغلق الموضوع.

وفى مؤتمر "الإسلام والمنهج العلمى" الذي كان ينعقد فى سنة ٢٠٠٣م بمدينة جاكرتا بالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، قدم العلماء من أنحاء العالم خاصة من العالم الإسلامى بحوثا قيمة فى المنهج العلمى الإسلامى فى مختلف العلوم. وكتب أ.د. نبيل السمالوطى بحثا مستفيضا للمؤتمر موضوعه "الإبداع المنهجى للعقل المسلم: دراسة لتوجيهات الإسلام لمناهج العلوم الاجتماعية" ، وحدد فيه المنهجية الإسلامية فى دراسة الواقع الاجتماعى التى يستخدمها الباحثون المسلمون فى دراستهم للواقع ونستخلصها ما يلى: (١) الانطلاق من الوحى كمصدر حاكم للمعرفة والحقائق اليقينية، (٢) توجيه الدراسات والبحوث الواقعية

---

(٣٧) محمد خروبات، " الأسرة المسلمة في معركة القيم"، أنظر الموقع الاليكترونى فى الشبكة المعلوماتية التالى : http://www.albayan-magazine.com/bayan-١٩٤/bayan-١٥.htm

(٣٨) نفس المصدر

لخدمة الإسلام والمسلمين وبناء الإنسان المسلم الذى يعرف دينه معرفة صحيحة، (٣) انطلاقا من الثوابت الإسلامية المنطلقات كأسس لتفسير نتائج الدراسات الواقعية، وكأسس لمواجهة المشكلات والأزمات الاجتماعية، كأسس لبناء القوة بمفهومها الشامل (الإيمانية والمادية)، (٤) تقويم الواقع بالأخلاق والضوابط الإسلامية فى عمليات البحث العلمى وتوظيف نتائج البحوث[٣٩].

من هنا تبين لنا أن المناهج البحثية التى تعتمد عليها الحركة النسائية فى دراستها للواقع الاجتماعى للمسلمين فى إندونيسيا تخالف تماما بالمنهجية الإسلامية التى يستخدمها الباحثون المسلمون، مما تؤدى نتائج دراساتها وبحوثها إلى التصادم بالثوابت الإسلامية والتشكيك فى المصادر الرئيسية للإسلام. والله ولى التوفيق.

---

(٣٩) أ.د. نبيل السمالوطى، " الإبداع المنهجى للعقل المسلم: دراسة لتوجيهات الإسلام لمناهج العلوم الاجتماعية "، ص ١٤، بحث مقدم فى مؤتمر "الإسلام والمنهج العلمى" الذي كان ينعقد في مدينة جاكرتا فى ٢٢-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣م، بالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية.